Sudan Rights
Watch Network

شبكة مراقبة حقوق الانسان - السودان

اقليم دارفور : معاناةٍ جاثمة وسط انتهاكات غير مرئية

تقرير شامل حول انتهاكات حقوق الإنسان والمستجدات الامنية في إقليم دارفور خلال شهر نوفمبر2024

Follow us

Sudan Rights Watch Network

Sudan Rights Watch Network

المحتويات

قائمة الاختصارات	3
الملخص التنفيذي	4
عن الشبكة	5
التحليل القانوني	6
المنهجية	8
اولاً: الأوضاع الأمنية	9
ولاية شمال دارفور	9
ولاية شرق دارفور	10
ولاية وسط دارفور	11
ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان	14
ولاية شمال دارفور	14
ولاية جنوب دارفور	15
ولاية شرق دارفور	16
ولاية وسط دارفور	17
ولاية غرب دارفور	18
التوصيات:	19

Sudan Rights Watch Network

قائمة الاختصارات

الجيش السودان :القوات المسلحة السودانية.

الدعم السريع :قوات الدعم السريع1.

القوات المشتركة2: هي تحالف مكون من مجموعة من الحركات التي وقعت على اتفاق جوبا لسلام السودان.

النازحون: الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب النزاع أو العنف ولكنهم لا يزالون داخل حدود بلادهم.

الفوج: اسم يطلق على المقرات الرئاسية للقوات الدعم السريع في الولايات

حكومة الامر الواقع: تعبير يعني أن الأمر مطبق على أرض الواقع لكنه ليس بالضرورة معترفًا به من جهة عليا، ويشير إلى الإدارات المدنية التي شكلتها قوات الدعم السريع في بعض الولايات.

الكدمول: لثام يشبه العمامة السودانية لكنه يختلف من حيث اللون وطريقة اللبس، ويغطي الوجه بالكامل باستثناء العينين، وعادة ما يُصنع من الأقمشة العسكرية.

[1] قوات الدعم السريع هي تشكيلات عسكرية تكونت من مليشيا الجنجويد التي كانت نشطة في دارفور في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وقد اعترفت الدولة السودانية رسمياً بهذه القوات في العام 2013، لتصبح قوة شبه عسكرية تابعة للدولة، بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف باسم "حميدتي." تعتبر قوات الدعم السريع من القوى العسكرية التي أوكلت إليها مجموعة من المهام الأمنية في السودان، بما في ذلك قتال حركات التمرد في دارفور غرب السودان، وكذلك حماية الحدود السودانية ومكافحة عمليات التهريب التي كانت تهدد أمن البلاد. هذا التشكيل تم تفعيله من قبل الدولة لتنفيذ عمليات أمنية وعسكرية في مختلف المناطق التي تشهد صراعات، خاصة في دارفور. وفي عام 2017، أقر البرلمان السوداني لحكومة المؤتمر الوطني قانونًا يضفي شرعية على قوات الدعم السريع باعتبارها قوة أمنية مستقلة تتبع للقوات المسلحة السودانية، مما يرسخ مكانتها كجزء من الهيكل العسكري الرسمي للدولة. هذه القوات لم تقتصر مشاركتها على العمليات داخل السودان فقط، بل شملت أيضًا عمليات دولية مثل مشاركتها في حرب اليمن ضمن التحالف العسكري بقيادة السعودية، فضلاً عن مشاركتها في عملية الخرطوم التي يديرها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير النظامية.

[2] هي تحالف مكون من مجموعة من الحركات المسلحة الدارفورية التي كانت قد وقعت على اتفاق جوبا لسلام السودان.، والتي أعلنت في نوفمبر 2023 خروجها من الحياد و انخراطها في العمليات العسكرية بجانب الجيش السوداني، يتكون التحالف من فصائل مختلفة تنتمي إلى حركة تحرير السودان – قيادة مناوي، حركة تحرير السودان – المجلس الانتقالي بقيادة صلاح رصاص (عضو مجلس السيادة)، حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم (وزير المالية)، تجمع قوة تحرير السودان الذي يقوده الجناح العسكري عبد الله جنا، وحركة تحرير السودان – قيادة تمبور .كما يضم التحالف مجموعة المستنقرين من الأهالي الذين يقاتلون جنبًا إلى جنب مع هذه الحركات.

Sudan Rights Watch Network

الملخص التنفيذي

شهد إقليم دارفور خلال شهر نوفمبر المنصرم تدهورًا امنياً مقلق للغاية نتيجة استمرار النزاع بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وبقية الأطراف المتحالفة أو الموالية لهما مع تصاعد كبير في انتهاكات حقوق الإنسان، حيث ما تزال ولاية شمال دارفور تعاني بشدة من استمرار الحصار والقصف المدفعي والجوي وهجمات الدعم السريع على بعض مناطق الولاية، ما أدى إلى استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية، ولاسيما في مخيمات النزوح مثل مخيم زمزم وابوشوك. فاستمرار القصف المدفعي الكثيف الذي شهدته هذه المعسكرات واحياء مدينة الفاشر من قبل قوات الدعم والتي خلفت العشرات من الضحايا بين قتلى وجرحى وموجات التشريد والنزوح، وتدميرها للأعيان المدنية مثل مقر منظمة اليونيسيف والمستشفى السعودي، وسوق الفاشر الكبير وسوق المواشي، بجانب القصف الجوي المتكرر للطيران الحربي التابع للجيش ولاسيما على مدينة الكومة وكبكابية ومناطق ارتكازات الدعم السريع... كلها قد حوّل الولاية ومدينة الفاشر بالتحديد، إلى كابوسًا مرعباً بالنسبة للمدنيين، ولاسيما النازحين.

فيما استمرت الأوضاع الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية وسط دارفور في التفاقم. حيث شهدت حوادث ترهيب المدنيين داخل المخيمات مثل معسكر الحميدية بإطلاق النار عشوائيًا أو بالتهديدات، ونهب المساعدات الإنسانية أمام أعين الدعم السريع، والنهب تحت تهديد السلاح للمخابز والمنازل، والنهب في الاسواق والأحياء داخل مدينة زالنجي. بالإضافة إلى احداث اغتيالات متكررة داخل معسكرات النازحين. هذا فضلاً عن الطلعات الجوية لطيران الجيش السوداني فوق سماء المدينة.

ولاية جنوب دارفور هي الأخرى، شهدت خلال شهر نوفمبر تفاقمًا واسعاً في احداث العنف والانتهاكات مما زادت من تدهور الأوضاع الأمنية بالولاية ومدينة نيالا على وجه التخصيص، من بينها استمرار تردد هبوط طائرة على مطار نيالا تتبع لقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى تكرر القصف الجوي للطيران الحربي التابع للجيش على بعض احياء المدينة. كما هناك احداثاً عديدة للنهب المسلح في طريق نيالا هجير، وطريق نيالا قريضة، والهجوم والنهب داخل المدن والاحياء. كما شهدت الولاية حوادث اعتداءات متكررة على المزارعين/ات وإدخال الماشية في المزارع والتي قضت على كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية تحت التهديد مثلما وقعت في منطقتيّ حلوف وشديدة شمالي مدنية نيالا.

في غرب دارفور، تصاعد خطاب الكراهية، والنهب المسلح، وحالات الاعتقال ونزاعات الرعاة والمزارعين. هذا بجانب انتهاكات قصف الطيران الحربي. كما شهدت الولاية استمرار حالة الطوارئ وسط حراك سياسي نتج عنها ميلاد تحالف جديد تحت مسمى الكتلة الثورية. هذا بالإضافة إلى استمرار والي الولاية في بورتسودان العاصمة الإدارية للبلاد في اقالة قاعدة الإدارة الأهلية بالولاية بجملة قرارات ومراسم متوالية.

اما شرق دارفور، هناك تفاقم في التوترات الأمنية، وحوادث العنف والاعتداءات ضد المدنيين وفيما بينهم. حيث شهدت حالات اختطاف والقتل خارج القانون ولاسيما في مدينة الضعين، وحالات اغتيالات كما وقعت في مدينة ابوكارينكا. كما هناك نزاعات ذات ارتباط بالعلاقات بين الشباب والفتيات التي أدت بعضها إلى حالات القتل العمد والتهديدات، ونشوء بوادر نزاعات ذات طابع قبليّ.

وعليه، يمكن القول، ان حالة حقوق الإنسان في إقليم دارفور من تزال تعاني بشدة من الانتهاك والتعدي وسط تدهور الاوضاع الأمنية والإنسانية بشكلٍ متفاقم ولاسيما في مخيمات النزوح، نتيجةً لاشتداد العمليات العسكريّة بين أطراف النزاع المسلح الذي بات يقارب عامها الثاني، والذي ساهم في تصعيد هشاشة الأوضاع بمختلف جوانبها على المدنيين.

Sudan Rights Watch Network

عن الشبكة

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان [3]هي شبكة سودانية متخصصة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى متابعة الأحداث والمستجدات الأمنية والمخالفات الحقوقية المتصلة بالنزاعات والحرب في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور. تهدف الشبكة إلى تعزيز حالة حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالحقوق الأساسية في البلاد.

توفر الشبكة معلومات دقيقة وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور من خلال نشر تقارير دورية شاملة تغطي الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تصدر نشرات عاجلة تتناول الأحداث الراهنة التي تؤثر بشكل كبير في الوضع الحالي. تستند هذه التقارير إلى جمع البيانات بشكل مباشر من راصدي الشبكة الميدانيين المنشرين في دارفور، ويعتمد النظام المتقدم [4]الذي تستخدمه الشبكة على تتبع الأحداث وتحليلها إحصائيًا لرصد أنماط الانتهاكات وأماكن وقوعها.

علاوة على ذلك، تسعى الشبكة إلى تعزيز المناصرة من أجل العدالة والمساءلة، وحفظ الذاكرة الجماعية للانتهاكات، ودعم حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتلك الانتهاكات، بهدف بناء مجتمع أكثر عدلاً واحترامًا لحقوق الإنسان في السودان.

[3] https://sudan-watch.net/

[4] https://sudan-watch.net/dashboard/

التحليل القانوني

في ظل استمرار المواجهات العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمليشيات والمجموعات الموالية لهما، في سياق الحرب التي بدأت في 15 أبريل، تم ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إقليم دارفور. وفي نوفمبر 2024، شهد الوضع الأمني والإنساني تدهورًا كبيرًا، حيث استمرت قوات الدعم السريع في السيطرة على أربعة من أصل خمس ولايات في الإقليم في ظل استمرار المواجهات العسكرية في عاصمة الولاية الخامسة مدينة الفاشر التي تسيطر عليها القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلحة والجيش السوداني. وقد أسفرت تداعيات الحرب عن مقتل ونزوح آلاف المواطنين، مما أدى إلى معاناة شديدة للمدنيين على نطاق واسع.

وبحسب القانون الدولي الإنساني، والذي يُعرف النزاع المسلح غير الدولي بأنه النزاع الذي يحدث داخل حدود دولة ما وتخوض فيه قواتها المسلحة مواجهة مسلحة مع فئة أو بعض الفئات داخل أراضيها. بناءً على ذلك، يُعد النزاع الدائر في السودان وإقليم دارفور بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والمجموعات الموالية لهما بأنه نزاعًا مسلحًا غير دولي.

وفقًا الرصد والتوثيق الميداني لشبكة حقوق الإنسان في السودان، أفاد راصدوا الشبكة المنتشرون في إقليم دارفور بأن القوات المتحاربة نفذت هجمات مسلحة في مناطق مأهولة بالمدنيين، بالإضافة إلى استهداف الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني. كما ارتكبت هذه القوات جرائم القتل العمد، والتعذيب، والجرح العمد، والإخفاء القسري، والاختطاف، ونهب الممتلكات، ونهب الإغاثة، وإثارة الخوف والهلع، مما يعد خرقًا فاضحًا للقانون الدولي الإنساني ولكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية المنظمة للنزاعات المسلحة غير الدولية.

الجرائم والانتهاكات المشار إليها أعلاه تتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي، وتخضع لقواعد قانونية محددة، تشمل ما يلي:

1. **قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنظم النزاعات المسلحة غير الدولية:**
- المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، التي تنظم كيفية معاملة الأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في أعمال القتال.
- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة.
- البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية، والذي صادق عليه السودان في عام 2006.
2. **النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:**
- على الرغم من أن السودان ليس طرفًا في ميثاق روما الأساسي، إلا أن المحكمة الجنائية الدولية تتمتع باختصاص مباشر بشأن الوضع في إقليم دارفور بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 الصادر في 31 مارس 2005، الذي أحال قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتستند المحكمة في تفسيرها للجرائم إلى القانون الدولي العرفي، بما في ذلك القواعد التي وردت في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي.

3. القانون الجنائي السوداني لسنة 1994 (تعديل 2020):

- نص القانون الجنائي السوداني في المواد من 186 إلى 192 على تجريم الأفعال المتعلقة بجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى جرائم تتعلق بأساليب القتال المحظورة وجرائم ضد الممتلكات والحقوق الأخرى.

وعلى الرغم من وجود تشريعات وطنية تجرم تلك الانتهاكات بجانب التشريعات الدولية التي صادق عليها السودان إلا أن الإخلال بمبدأ عدم الإفلات من العقاب ثمة تلازم القضاء السوداني لأنها غير جديرة بتطبيق القانون ومحاكمة المجرمين، وذلك لعدم استقلاليتها، حيث تم تسيسها مما أصبحت تستمد سلطاتها وصلاحياتها من السلطة التنفيذية التي هي السبب الأساسي في تلك الانتهاكات سواء كان عن طريق قوات المسلحة أو قوات الدعم السريع.

بالإضافة إلى غياب الأجهزة القضائية في إقليم دارفور بسبب الحرب، الأمر الذي يصعب للقضاء السوداني القائم بدور مهني في إجراء تحقيق ومحاكمة المتهمين. وهذا ما يتطلب توفير آليات دولية (المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الأفريقية) للقيام بتحقيق في تلك الجرائم ومحاكمة الأشخاص المشتبه بمسؤوليتهم الجنائية وفرض عقوبات مناسبة عليهم وتوفير سُبل تظلم فعالة للضحايا وضمان تلقيهم تعويضات عما لحق بهم من اضرار وعلى المجتمع الدولي السعي الجاد لدعم وتعزيز الآليات القضائية للقيام بمهامها.

المنهجية

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات التي جمعها الراصدين/ات الميدانيين/ات بالشبكة المنتشرون في ولايات دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة، تستخدم شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصممت خصيصًا لجمع بيانات رئيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية.

يحتوي هذا النموذج على أسئلة تتعلق بطبيعة الانتهاكات، أنماطها، وسياقها، تعريف الجناة، بالإضافة إلى تفاصيل ديموغرافية وإنسانية تساعد في فهم الفئات المتضررة بشكل أفضل وأماكن تواجدهم.

يتم تعبئة النموذج بواسطة راصدي الشبكة المنتشرين في (شمال دارفور، وسط دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور)، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات والتحقق من صحتها بواسطة محللين قانونيين لضمان دقة المعلومات الواردة في التقارير، يسهل هذا النهج عملية جمع البيانات الموثوقة بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصداقية في جميع مراحل العمل.

Sudan Rights Watch Network

اولاً: الأوضاع الأمنية

ولاية شمال دارفور

تستمر الأوضاع الأمنية والإنسانية في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور وبعض مدن الولاية في التدهور مع استمرار حصار مدينة الفاشر من قبل قوات الدعم السريع منذ أكثر من ستة أشهر بسبب الاشتباكات العسكرية المباشرة. في نوفمبر 2024، اشتدت المواجهات العسكرية بشكل كبير، بدأت الأحداث بتصاعد العنف في 1 نوفمبر، عندما اندلعت اشتباكات في الأحياء الجنوبية والشرقية من الفاشر (حي السلام وحي الهجرة شرق). كما استهدفت قوات الدعم السريع معسكر أبوشوك للنازحين بقذائف، وفي مساء ذات اليوم شن الطيران الحربي للجيش السوداني غارات على الأحياء الشرقية للمدينة، بما في ذلك حي الوحدة وحي السلام.

تلاه في 2 نوفمبر بقصف مدفعي من قبل قوات الدعم السريع على الأحياء الغربية، بما في ذلك حي درجة أولى والمستشفى السعودي، مما أسفر عن مقتل 3 مرافقين بالمستشفى. تبع ذلك تبادل مستمر لإطلاق النار بين الجيش وقوات الدعم السريع.

في الأيام التالية، استمرت الهجمات الجوية والمدفعية من قبل الجيش السوداني، حيث قصفت الطائرات الحربية الأحياء الجنوبية والشرقية، بما في ذلك معسكر أبوشوك. كما شهدت المنطقة في يومي 6 و7 نوفمبر اشتباكات متقطعة بين الجيش والدعم السريع، مع قصف قوات الدعم السريع لسوق المواشي والأحياء المجاورة.

تصاعد موجة العنف مرة أخرى في يوم 15 نوفمبر، حيث استهدفت قوات الدعم السريع الأحياء الغربية (مثل حي درجة أولى وحي أبوشوك الحلة) بالمدفعية، تلاها قصف جوي للجيش السوداني على الأحياء الشرقية. وفي 16 نوفمبر، استهدفت الغارات الجوية على الأحياء الشرقية من المدينة (حي الوحدة والمنهل)، بينما ردت قوات الدعم السريع بقصف مدفعي على الأحياء الغربية.

اندلعت الاشتباكات مرة أخرى في يوم 16 نوفمبر بين الجيش والقوات المشتركة لحركات الكفاح المسلح مع قوات الدعم السريع في الأحياء الشرقية. وفي يوم 18 نوفمبر استهدفت قوات الدعم السريع وسط المدينة (السوق الكبير وحي مكركا) بالمدفعية، تلاه إسقاط جوي من قبل الطيران الحربي السوداني لدعم القوات المسلحة.

اما في يوم 19 نوفمبر، تجددت الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في الأحياء الشرقية من المدينة. وفي 20 نوفمبر، أطلقت قوات الدعم السريع مسيرات حول مقرات الجيش السوداني. وفي 23 نوفمبر، تعرضت الأحياء الغربية من الفاشر لقصف مدفعي من قبل قوات الدعم السريع، مما أدى إلى تدمير جزئي لمقر منظمة اليونيسف ومعسكر أبوشوك.

تجدد قصف قوات الدعم السريع لأحياء تمباسي، المواشي، والرديف في يوم 26 نوفمبر تلاه في اليوم الثاني شن الطيران الحربي السوداني سلسلة من الغارات الجوية على مواقع قوات الدعم السريع في الأحياء الشرقية.

وفي 28 نوفمبر، تعرضت محلية كبكابية لقصف بالطيران الحربي التابع للجيش السوداني، حيث استهدفت الغارات أحياء الأميرية وحي المطار .وتستمر الاشتباكات والعمليات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في

ولاية شمال دارفور، مما يفاقم الوضع الأمني والإنساني في المنطقة، ويؤثر بشكل كبير على حياة المدنيين، خاصة النازحين في المعسكرات.

ولاية جنوب دارفور

تشهد ولاية جنوب دارفور توترًا أمنيًا متزايدًا، حيث تسببت عدة عوامل في تأجيج الوضع، أبرزها الأنشطة العسكرية التي تشمل تحليق الطائرات المجهولة التي تدعم قوات الدعم السريع، والتي تهبط في مطار نيالا بشكل دوري مؤخراً. هذه الطائرات نشطت مؤخراً ففي يوم 7 نوفمبر و13 نوفمبر، حيث هبطت في الساعة 12:12 ثم أقلعت في الساعة 2:57، وفي 14 نوفمبر هبطت في الساعة 3:01 صباحًا ثم أقلعت في الساعة 3:58 صباحًا. هذا التردد للطائرات يثير القلق ويزيد من ضربات طيران القوات المسلحة السودانية، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني.

في سياق متصل، أصدر والي جنوب دارفور المتواجد في بورتسودان في 7 نوفمبر قرارًا بعزل عدد من القيادات الأهلية بسبب التهم الموجهة إليهم، بما في ذلك دعم التمرد والمشاركة في تعبئة المقاتلين ضد الحكومة. كما أصدرت ذات السلطات أوامر بتقييد دعاوى قضائية ضدهم بسبب تلك الأنشطة.

ايضاً تشهد الولاية أيضًا انفلاتات أمنية متزايدة، بما في ذلك حوادث نهب وسرقات واعتداءات على المزارعين، خاصة في مناطق شمال نيالا مثل حلوف والشديدة، حيث يتم إدخال الماشية إلى الأراضي الزراعية. رغم الجهود التي بذلتها الإدارة المدنية لتأمين الموسم الزراعي، فإن المزارعين لا يزالون يواجهون أشكالًا متعددة من العنف والانتهاكات، مثل إدخال الماشية إلى المزارع، والنهب في الطرقات، والاعتداءات الجسدية. على سبيل المثال، تعرضت مزارعة في غرب نيالا بالقرب من (دوماية) للضرب من قبل راعي مما أدى إلى إصابتها بكسر في قدمها، كما تعرضت امرأة وبناتها للضرب من قبل رعاة في منطقة هجير. إضافة إلى ذلك، تم تدمير العديد من المحاصيل الزراعية في شمال شرق نيالا باستخدام الماشية، في ظل غياب نظام فعّال للبلاغ عن الانتهاكات ضد المزارعين في الولاية التي يسيطر عليها قوات الدعم السريع.

ولاية شرق دارفور

تشهد ولاية شرق دارفور تصاعدًا في حدة التوترات الأمنية خلال شهر نوفمبر، مع تكرار حوادث العنف والاعتداءات ضد المدنيين والتي أسفرت عن وقوع إصابات وضحايا في مناطق مختلفة من الولاية، مما يعكس حالة من الانفلات الأمني. ففي مساء يوم الخميس، 31 أكتوبر، تعرض شاب لمحاولة نهب أثناء عودته إلى منزله قرب سوق أبو عمة، شرق مدينة الضعين. الحادثة وقعت في تمام الساعة العاشرة ليلاً، حيث استنجد الشاب بأقاربه، مما أدى إلى تبادل إطلاق نار بين المعتدين وأفراد عائلة الشاب داخل السوق. وأسفر الحادث عن إصابة المواطن محمد إسماعيل أبو بكر بطلق ناري أمام منزله في حي الصفاء. تم نقله على الفور إلى مستشفى الأسرة التخصصي، حيث خضع لعملية جراحية في ذات اليوم، وفقًا لشهود عيان. و في سياق اخر لقي المواطن أبو القاسم علي مصرعه طعنًا بسكين على يد صديقه عبد المنعم حاج آدم إثر شجار بينهما بمحلية أبو كارينكا، شرق مدينة الضعين وعقب الحادث، تجمهرت أسرة الضحية قرب منزل الجاني، مما استدعى تدخل قوات الدعم السريع التي تحفظت على أسرة الضحية منعًا لتصعيد الموقف. لاحقًا، قامت أسرة الجاني بتسليمه إلى قوات الدعم السريع، التي تسيطر على الأمن في المنطقة.

اما في مساء يوم السبت الموافق 16 نوفمبر، شهد سوق الدليبة جنوب مدينة الضعين مشاجرة دامية أسفرت عن مقتل المواطن صالح البشير البالغ من العمر 26 عامًا، وإصابة الشاب عادل رحمة بطعنة في الرأس وطلق ناري في البطن.

اندلع المشاجرة بسبب نزاع مرتبط بفتاة. لاحقًا، توجه أربعة شبان على متن دراجتين ناريتين لإبلاغ أهل الجاني بتورطه في الحادث، إلا أنهم تعرضوا لإطلاق نار قبل وصولهم، مما أسفر عن إصابة شاب ثالث بطلق ناري في ساقه. تم نقل المصابين إلى المستشفى، لكن صالح البشير توفي متأثرًا بجراحه. تدخلت الإدارة الأهلية، بقيادة الناظر محمود موسى مادبو، لاحتواء الأوضاع. حيث التزمت أسرة الجاني بتحمل المسؤولية الجنائية، بما في ذلك دفع الدية وتكاليف علاج المصابين. وتم الاتفاق بين الأطراف على حل النزاع بشكل سلمي بعد أداء القسم من قبل أسرتي القاتل والضحية لضمان عدم وقوع أي اعتداءات أخرى.

تعكس هذه الحوادث المتكررة حالة من الانفلات الأمني في ولاية شرق دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وسط تحديات مستمرة يواجهها المواطنين في المنطقة.

ولاية وسط دارفور

تعيش ولاية وسط دارفور خلال شهر نوفمبر 2024 حالةً من الانفلات الامني بسبب سيطرة وانتشار قوات الدعم السريع والمجموعات القبلية المتحالفة معها في كافة ارجاء الولاية ولا سيما مدنها الرئيسية. حيث في يوم الجمعة الموافق الاول من نوفمبر المنصرم، وعند حوالي الساعة الرابعة والنصف عصراً تسلل ستة افراد يحملون ثلاثة أسلحة

نارية (كلاشنكوف، جيم3، 16M) إلى داخل معسكر الحميدية للنازحين، ولما وصلوا سوق ابوجا قاموا بإطلاق اعير نارية مما أدى إلى نشر الرعب والهلع وسط المواطنين.

في يوم الثلاثاء، الخامس من نوفمبر، وعند الساعة السادسة والنصف صباحاً حلقت طائرة إنتينوف فوق سماء مدينة زالنجي واتجهت شرقاً، وبعد ثلاثة أيام، أي عند الثامن من نوفمبر، عند الساعة السابعة وخمسة وأربعون دقيقة صباحاً، حلقت طائرة إنتينوف بيضاء اللون اجواء المدينة من الناحية الشمالية وإتجهت شرقاً، وتكررت ظهورها في اليوم التالي التاسع من نوفمبر، عند حوالي السابعة والنصف صباحاً. كما عاودت التحليق في يوم 13 نوفمبر، عند السابعة مساءً بسماء المدينة.

في مدينة مكجر بولاية وسط دارفور يوم الاربعاء، السادس من نوفمبر، داهمت مجموعة مسلحين يستقلون دراجات نارية مركزاً لتوزيع المساعدات الإنسانية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي، بمنطقة الصومة، وأطلقوا أعيراً نارية كثيفة في الهواء لتفريق تجمعات المستفيدين الذين يتلقون الحصة الغذائية وفي اليوم الثاني وقاموا بنهب المواد الغذائية (ذرة، زيت، بسكويت، ملح، عدس) الجدير بالذكر أن هذه الحادثة وقعت أمام قوات الدعم السريع بالمنطقة.

وفي السابع من نوفمبر، لقى عسكري يتبع لقوات الدعم السريع يدعي انس حماد عبد الرحمن (19عاماً) حتفه يرجح انه تم اغتياله من قبل مجهولين، حيث تم رمى جثته في معسكر خمس دقائق للنازحين بزالنجي. وبعد الابلاغ تم نقل جثمانه إلى مشرحة مستشفي زالنجي التعليمي. وفي اليوم التالي للحادثة قامت ادارة المعسكر باغلاق الاسواق الداخلية ومراكز شبكات الاستارلنك وجميع المواقع العامة ومداخل ومخارج المخيم تحسباً لاي هجوم أو تصعيد قد يترتب على المعسكر من أهل القتيل او قوات الدعم السريع. وبعد عملية تحقيق تم القبض على 4 فتيات ولاحقاً تم إطلاق سراح ثلاثة منهن بتهمة التورط في العلاقة مع المقتول، مع الابقاء على واحدة قيد الحبس والتحقيق للوصول الى الجناة.

في يوم الاحد، العاشر من نوفمبر، وعند الساعة التاسعة والنصف مساءً هاجم عناصر يتبعون لقوات الدعم السريع مخبز بحي المحافظين بزالنجي، وقاموا بنهب كمية كبيرة من جوالات الدقيق. يذكر أن منظمة NRC هي الجهة التي تقوم بتمويل المخبز المنهوب.

اما في يوم 11 نوفمبر، عُثِرَ على جثتين في منطقة جبل احمر الواقعة في الاتجاه الشرقي لمدينة زالنجي على بعد 45 كلم، وتم نقل الجثتين بواسطة قوات الدعم السريع إلى مشرحة مستشفي زالنجي دون ظهور اهاليهم، أو معرفة هويتهم بعد.

وفي يوم الخميس 14 نوفمبر، عند الخامسة مساءً افاد شاهد عيان، بتعرض مواطن لعملية نهب تحت تهديد السلاح من قبل مسلحين مجهولين، بالقرب من مستشفي زالنجي التعليمي غرباً، حيث قاموا بنهبه مبلغ مالي بقيمة 500 ألف جنيه سوداني، بالاضافة لهاتفه الجوال.

ايضاً في يوم 15 نوفمبر، وعند حوالي الساعة السابعة صباحاً، عبرت طائرة طراز الانتينوف أجواء مدينة زالنجي قادمة ًمن الاتجاه الغربي، واتجهت شرقاً وعاودت التحليق للمرة الثانية في حوالي الحادي عشر صباحاً. وفي ذات اليوم، تعرض شخصين بالقرب من معسكر الحصاحيصا للنازحين لأطلاق نار من قبل مجهولين، ونُقِلا إثر ذلك إلى مستشفى زالنجي لتلقى العلاج، كما تعرض شخصين آخرين في اليوم نفسه بسوق مرين لعملية نهب من قبل مسلحين مجهولين.

وفي يوم السبت 16نوفمبر، عند حوالي الساعة الثامنة صباحاً طافت طائرة أنتينوف اجواء مدينة زالنجي بالاتجاه الشرقي، واختفت دون قصف، واليوم التالي عادت ذات الطائرة محلقة بسماء المدينة من الناحية الشمالية وبالقرب من معسكر الحميدية ثم اتجهت شرقاً، عند السابعة وخمسة دقائق.

وفي نهار يوم السبت 16 نوفمبر، أطلق مسلحون النار داخل حي كنجومية مما أثار الهلع والخوف وسط سُكان الحي وفي الاثناء تعرض اولاد صالح يحي لعملية نهب عربة. وفور سماع المواطنين لأصوات الرصاص وانتشار الخبر بتوغل قوات الدعم السريع داخل الحي، قام الأهالي باغلاق سوق البطيخ والمحال التجارية المجاورة تحوطاً لأي عمليات نهب واعتداءات على ارواحهم وممتلكاتهم. وتم فتح بلاغ لدى قوات الدعم السريع وقاموا بتحريك عدد من السيارات العسكرية والجنود الى موقع الحادثة ونشروا حراسات حول المنطقة التي يتواجد فيه اللودر تمهيداً لنقله الي رئاسة قوات الدعم السريع المعروف محليا بالفوج هو في الأصل المقر السابق لجهاز الامن والمخابرات الوطني.

في يوم 21 نوفمبر، عند الساعة الثانية عشر ظهراً داهمت مجموعة من النساء من سكان آحياء شرق الوادي مدرسة مصطفى و هو مركز لتوزيع المساعدات الإنسانية يتبع لمنظمة الهلال الاحمر السوداني، وقاموا بسرقة ونهب مواد غذائية وغيرها والمتمثلة في مواد العدس، الزيت، الملح، الشاي، بطانيات، ناموسيات، مشمعات، لمبة إضاءة، فرشات، جرادل مياه، أواني منزلية، ملابس وأحذية. مما تسبب ذلك في حالة من الفوضي وزادت من الحشود والتجمعات من المنازل المجاورة والباعة المتجولون في سوق المرين القريبة من المركز للذهاب إلى ذات المنحى. ثم تدخلت قوات الدعم السريع المتمركزة بالقرب من المركز وقاموا بأطلاق نار كثيف في الهواء لتفريق التجمهر.

في يوم الأحد 24 نوفمبر، طافت طائرة إنتينوف بارتفاع منخفض قليلاً أجواء مدينة زالنجي من الناحية الشمالية، اي في اجواء معسكر الحميدية واتجهت شرقا ًدون قصف. وفي اليوم التالي، عند الساعة الثالثة ظهراً، حاولت مجموعة مسلحين بأسم أهالي الدم إقتحام معسكر خمسة دقائق من اتجاه البوابة الغربية بحجة ان سكان المعسكر لم يلتزموا بسداد دية إبنهم أنس حماد عمر الذي وُجد جثته مرميا ًجوار مسجد في المعسكر في بداية نوفمبر. وحيث بلغت قيمة الدية والواجب سدادها من قبل سكان المعسكر (10 مليار و800 الف جنيه سوداني). واستمر التهديد ومحاولة الهجوم على المعسكر لليوم الثاني على التوالي حتى تمكن الأعيان وشيوخ المعسكر من احتواء الموقف بعد جلوسهم مع اهالي القتيل بواسطة قيادات الدعم السريع، وذلك بالتزامهم بسداد تكلفة الدية في شكل أقساط واخر دفعة يتم سدادها بتاريخ العاشر من ديسمبر 2024م.

ولاية غرب دارفور:

بعد معارك محلية كلبس بغرب دارفور في أكتوبر 2024 سيطرت الدعم السريع على المحلية. ومع بدء موسم الحصاد، تداولت معلومات وشكاوى من المزارعين والمزارعات بدخول ماشية في المزارع مما أدى إلى حدوث بعض الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة في منطقة قيلو شمال الجنينة، وقد تم فضها بواسطة لجنة من أعيان المنطقة، كونتها حكومة الأمر الواقع، في بداية يوليو الماضي من الإدارات الأهلية لحماية الموسم الزراعي.

في 30 أكتوبر الماضي كُوِنَ تحالف سياسي تحت مسمى "الكتلة الثورية"، وعُقِد أول مؤتمر صحفي له في نفس اليوم في أمانة حكومة ولاية غرب دارفور وسبقته وقفة احتجاجية تنديداً بقصف الطيران الحربي التابع للجيش في أكتوبر الماضي.

ولأن الولاية غير آمنة ميدانياً لانتشار العنف، بجانب الطلعات المتكررة للطيران الحربي التابع للجيش على اجواء الولاية فمن المتوقع أن تتعثر امتحانات الشهادة السودانية المقررة في ديسمبر2024م. الجدير بالذكر ان الولاية توجد بها أكثر من 30 مخيم دراسيّ للتقوية في المقررات الدراسية للطلاب والطالبات المقبلين/ات لامتحانات الشهادة بمبادرة من معلمين بالولاية.

وتشهد الولاية استمرار حالة الطوارئ الناتجة عن قرارات رئيس السلطة المدنية بالولاية في سبتمبر الماضي. كما هناك استمرار لايقاف شبكات الاستارلنك من الخامسة مساءًا. ومددت حكومة السودان فترة فتح معبر أدري الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية الذي صدر بتاريخ 13 نوفمبر.

في يوم الأحد 17 نوفمبر، قادت الكتلة الثورية مسيرة سلمية في شمال مستشفي الجنينة والتي هدفت إلى إدانة قصف الطيران الحربي التابع للجيش للولاية، وخاطبها أعضاء الكتلة تزامنا ًمع زيارة رئيس الإدارة المدنية بالولاية محلية كلبس شمال الجنينة للوقوف علي اوضاع المواطنين بالمنطقة بعد سيطرة الدعم السريع عليها في اكتوبر الماضي.

وفي 19 نوفمبر، دشن رئيس الإدارة المدنية، كرشوم افتتاح المجلس التأسيسي المدني بالولاية بعدد 64 عضواً. في ذات اليوم أصدر مجلس الأمن الأممي قراراً بفرض عقوبات على قائد الدعم السريع بالجنينة. كما أصدر والي الولاية في بورتسودان قراراً بإقالة قادة الإدارة الأهلية بالولاية لمعاونتهم مع قوات الدعم السريع، وتابعه صدور قرار بتعيين بدلاء لهم من قبل قبائلهم.

Sudan Rights Watch Network

ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان

ولاية شمال دارفور

شهدت ولاية شمال دارفور وقوع مجموعة واسعة من الانتهاكات لحقوق الانسان خلال شهر نوفمبر 2024. ففي الاول من نوفمبر قصفت قوات الدعم السريع بالمدافع الثقيلة معسكر ابوشوك للنازحين، مما أسفر عن وقوع قتيلين هما؛ موسى ادم موسى وبابكر ادم أبكر، وخمسة مصابين وهم؛ احمد صالح خميس، ابوبكر عبد الرحيم ودكجنك، نجم الدين عيسي ادم، هرون محمد عبدالله، اسماعيل ابراهيم الدكي.

وفي الثاني من نوفمبر، أدى قصفٌ مدفعي لقوات الدعم السريع إلى مقتل ثلاثة مرافقين بالمستشفى السعودي، وإصابة العديد من المدنيين، كما أدى القصف إلى تدمير جزئي للمستشفى وبعض منازل المواطنين. وفي اليوم ذاته عند حوالي الساعة العاشرة صباحاً، هاجمت قوة من قوات الدعم السريع تقدر بحوالي 40 عربة عسكرية و100 دراجة نارية، و30 رأس من الجمال والخيل، قرية بيريدك التابعة لمحلية كتم وأحرقت حوالي 40 منزلا، وأسفر عن مقتل 12 مدنياً، وإصابة خمسة آخرين، واعتقال ثلاثة مواطنين. والقتلى هم؛ عصام محمدين جدو، كمال محمدين جدو، اسماعيل محمد عبدالمولى بحر، دود جلبة ثابت نصر، عثمان حامد الدود، بشير ادم محمد، عبد الرحمن، عبد الوهاب ادم تبن كجوري، عبد الجبار حسن جمعة، عيسى محمد حامد، ياسر عبد الكريم يعقوب، وتمبك يوسف .اما الجرحي هم؛ عثمان قجة بشر كشة، حامد الطيب سوني، محمد ادم دوسة قصي جبار كشام عثمان، ادم يوسف شقير بحر. بينما الذين اعتقلوا تعسفاً هم؛ أبكر محمد عبدالمولي، حمد حامد محمد عبدالمولى، ابراهيم آدم مانيس.

في الرابع من نوفمبر، أسفر قصف مدفعي من قبل قوات الدعم السريع عن مقتل مواطن داخل سوق الفاشر الكبير، وفي اليوم التالي أدى قصف مدفعي أيضاً لذات القوات لعسكر ابوشوك للنازحين إلى إصابة سبعة مدنياً، وهم؛ عزالدين محمد عمر، المر الحاج، عفاف محمد يوسف كبير، مريم ادم احمد، خديجة يحي خريف، حواء عبد الرحمن نور، حواء ادم عبد المالك.

وفي السادس من نوفمبر، قصف الطيران الحربي التابع للجيش محلية كبكابية مما ادى إلى وقوع ضحايا بين قتلى وجرحى، فضلاً عن تدمير البنية التحتية. وفي الثامن من نوفمبر قصف الطيران الحربي ذاته محلية الكومة مما راح فيها عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى، كما دمر الصقف مدرسة الفاروق الأساسية بنين بالكامل.

وفي التاسع من نوفمبر، قامت قوات الدعم السريع بقصفٍ مدفعي لمعسكر ابوشوك للنازحين مما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى. والقتلى هم؛ سامي عبد الله العمر (8سنوات)، بت عبد الله (سنة واحدة)، معتصم احمد هرون (10 سنوات)، حواء حسين العمر (49 سنة)، بينما الجرحى هم؛ انعام محمد الزين) 25سنة)، مصطفى هرون العمر (13 سنة)، رمضان دكو (18 سنة)، يحي هرون العمر (18 سنة)، ولؤلؤة فؤاد.

وفي العاشر من نوفمبر، قصفت قوات الدعم السريع مدفعياً سوق المواشي في الفاشر مما أدى إلى مقتل سبعة مدنياً بالسوق وتدمير جزئي لبعض المتاجر والمنازل المجاورة للسوق.

وبتاريخ 11 نوفمبر لقى المواطنة النازحة بمعسكر زمزم للنازحين، مكة ادم محمد عمر حتفها في مزرعتها إثر قصف مدفعي قامت به الجيش اتجاه الأحياء الجنوبية. كما نتيجةً لقصفٍ مدفعي من قبل قوات الدعم السريع داخل معسكر ابوشوك للنازحين لقى المواطنة النازحة، خديجة ادم تبن البالغ من العمر 28 عاماً حتفها يوم 12 من نوفمبر.

وبتاريخ 23 نوفمبر، قامت قوات الدعم السريع بتدوين مدفعي لسوق معسكرابوشوك، مما أدى إلى مقتل فيحاء عبدالله محمد موسى،وبروش، و اصابة كل من ؛ أدم عثمان (24 سنة)، رتاج ادم، ثريا بابكر، عبدالحي جمال ابراهيم، نمي عبدالكريم، خاطر على، أنس، عماد، خليل ابراهيم، عبداللطيف حسن عبدالله بخور.

ولاية جنوب دارفور

تشهد ولاية جنوب دارفور خلال شهر نوفمبر مجموعة انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها، حيث في الثالث من نوفمبر، قُتِل النازح احمد ابراهيم (20 عاماً) بالقرب من منطقة دريج بأطلاق نار عليه على يد مسلحين مجهولون.

وفي السابع من نوفمبر تعرضت مجموعة من المواطنين بينهم تاجر لعملية نهب مسلح من قبل مجموعة مسلحة مجهولة في طريقهم من نيالا إلى منطقة حجير شمال شرقي نيالا، لشراء الفول السوداني، حيث نهب مقتنياتهم من نقود وهواتف كما تعرضوا إلى اعتداء جسدي بالضرب.

وفي يوم السبت التاسع من نوفمبر قصف الطيران الحربي التابع للجيش مخيم بليل للنازحين مما أسفر عن وقوع 100 شخص بين موتى بينهم مقتل أسرة كاملة، وهي أسرة آدم ابكر المكونة من أبنائه وبناته وهم؛ اساور، امتثال، اعتكاف، الطيب، دعاء، حنان، فاطمة. بجانب حرق المنازل وممتلكات المواطنين. كما قصف ذات الطيران تقاطع شارع المطار داخل مدينة نيالا، الذي ينشط فيه محطة مواصلات عامة ومقاهي على امتداد الطريق، مما أدى الى خسائر بالغة وسط المدنيين.

في يوم 13 نوفمبر، علمت أسرة المواطن معتز الذي يسكن مدينة نيالا ان الأخير معتقلاً لدى قوات الدعم السريع في مدينة مليط بشمال دارفور بعد أن أعلنت الأسرة عن اختفاءه بتاريخ 10 نوفمبر. حيث تقول التفاصيل انه خرج متجهاً الى سوق موقف الجنينة بنيالا، ولم يعد وهاتفه لم يتصل بالإنترنت، مما قامت زوجته وأسرته بالبحث عنه في كل معتقلات مدينة نيالا دون ايجاده علماً أنه تعرض للإعتقال من قبل الجيش قبل انسحابه وتعرض للتعذيب وما بعد الانسحاب إعتقلته قوات الدعم السريع الذي كان ينتمي إليها سابقاً قبل اندلاع الحرب.

وبتاريخ 15 نوفمبر حوالي الساعة التاسعة مساءً هاجمت مجموعة مسلحة منزل الطبيب كتيلا بمدينة مرشينج، حيث هددت زوجته واطفاله بالسلاح لأخبار لهم مكان الذهب والمال مما تعرضت للإصابة في الرأس واليد. كما تعرضت بالمدينة ذاتها، في أواخر شهر إكتوبر عند الساعة التاسعة مساءً اثنين من النساء لعملية نهب لهواتفهن في طريق عودتهن من محطة شبكة الاستارلنك من قبل مجموعة مسلحين مجهولين.

وفي يوم السبت 16 نوفمبر عند حوالي السادسة مساءً، اعترضت قوات الدعم السريع 11 شاحنة بضاعة من نيالا ذاهبة إلى محلية شرق الجبل بمحلية مرشينج، متهمةً اصطحابها بتهريب ممنوعات، وقد تم تخييرهم بأنه سيتم اصطحابهم الى منطقة ملم أو العودة إلى منطقة مرشينج، فاختاروا العودة إلى الأخيرة خوفاً من تعرضهم للنهب في طريقهم إذا قرروا الذهاب إلى منطقة ملم الابعد من الأخرى.

وفي يوم 18 نوفمبر اعترضت مجموعة مسلحة عربة في طريق نيالا إلى منطقة هجير، وتم تهديد الركاب ونهبوا فرفض أحدهم اعطاء الجناة ما يملك قائلاً لهم انه يحمل مصروف عائلته ويفضل الموت على أن يعطيهم حقه، فأطلقو عليه الرصاص فمات في الحال.

وفي 20 نوفمبر، اعتدت مجموعة مسلحة على عدد من عربة التكتك مما أدى إلى مقتل سائقه حماد ضيف الله، الملقب بكوم شطة، في طريق قريضة إلى نيالا، اثناء عودتهم من منطقة الجوغانة بالقرب من منطقة رجل شنقاء.

في يوم 23 نوفمبر، عند حوالي الساعة الثامنة مساءً، تعرض منزل يضم بقالة في حي الجير بمدنية نيالا لنهب وتهديد مسلح من قبل مجموعة مسلحة ملثمة، حيث تم نهب صاحب البقالة بأخذ كل الأموال التي بحوزته، وقد أطلقوا اعيرات نارية كثيفة ترهيباً للمواطنين بعدم الخروج من منازلهم للنجدة. وحينما أتت عربة للدعم السريع من الارتكاز المجاور، بحسب شهود عيان، أطلقوا الرصاص في الهواء فقط دون ملاحقة المجرمين أو الإمساك بهم.

وفي 24 نوفمبر، عند حوالي الساعة الثامنة صباحاً، تعرض المواطن مصطفى (22عاماً) للتهديد في طريقه إلى منزله من قِبل ثلاثة أشخاص ملثمون، حيث إيقافه تحت تهديد السلاح طلبوا منه الجلوس، وأثناء محاولته الجلوس، بدأ يصرخ للاستنجاد، فأطلقو عليه الرصاص حالما حاول الفرار منهم. ونسبةً لهشاشة الوضع الأمني بالولاية ولاسيما مدينة نيالا، لا أحد يخرج لمساعدة شخص في حال حدوث أو سماع شجار أو صوت رصاص وغيره خوفاً من اي عواقب تترتب عليهم.

ولاية شرق دارفور

في الاول من نوفمبر مساءً، تعرض عدد من المواطنين لهجوم ونهب مسلح من قبل مسلحين مجهولين مما أدى إلى مقتل المواطن عثمان علي، وإصابة هارون ابوشوك وابكر ابراهيم كرنكرنك وادم عبدالرحمن ارباب وتم اقتياد هؤلاء المصابين إلى لي جهة مجهولة، وتم طلب مبلغ من المال من زويهم كفدية، وتدخلت الادارة الاهلية متمثلة في الناظر محمود موسي مادبو، وبعد مساوامات تم الافراج عنهم دون الكشف عن هويتهم او تعريضهم لمساءلةٍ قانونية.

في يوم السبت 11 نوفمبر لقى المواطن مروان محجوب البالغ من العمر 22 عاماً مقتولاً طعناً بسكين وإطلاق نار شرق مدرسة القدامية بالضعين، بعد ان كان قد تم الإبلاغ عن اختفاءه. وحسب شهود عيان ان المقتول كان يعمل سائق في خط مواصلات ابوعمة، وأنه تم استدراجه بواسطة شخصين شباب لغرض نقلهم إلى الزراعة. كما تم نهب عربته ماركة (atoz بري بري).

في 24 نوفمبر، داهمت قوات حماية المدنين المكونة من قوات الدعم السريع والشرطة سوق الاوقاف الواقع شمال مدينة الضعين وسوق ابوعمة شرقي المدينة، وأسفر عن اعتداءات واسعة بالضرب لعدد كبير من المواطنين ونهب هواتفهم. ويأتي ذلك في سياق إصدار قوات الدعم السريع قراراً في وقت سابق يقضى بإغلاق الاسواق الطرفية بسبب كثرة المشاجرات الليلية. واستمرت حملة المداهمة ثلاثة ايام واستهدفت عدد من الاسواق الاخرى مثل سوق البروش، السوق الجنوبي، وسوق شق تبلدي.

ولاية وسط دارفور

شهدت ولاية وسط دارفور مجموعة انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان خلال شهر نوفمبر. حديث في يوم الاثنين 28 أكتوبر، وعند حوالي الساعة الخامسة مساءً، اعترض عدد 2 مسلحين يرتديان جلاليب وكدمول يرتكبان دراجة نارية ومسلحان بسلاح الكلاشنكوف الطريق امام المواطن رضوان عثمان حسن صالح (20 عاماً)، في طريق عودته من سوق منطقة أبطا الاسبوعي إلى قريته أندرو، ووقعت الحادثة في المنطقة الواقعة ما بين أبطا وقرية كالقو، والتي تقع في الاتجاه الشمالي الشرقي من مدينة زالنجي وتبعد عنها مسافة 24 كيلو متر تقريباً، وعندما أوقف المسلحان المواطن، ولم يجدوا بحوزته شيئاً لنهبه أطلقوا عليه النار فأصابوه في رجله اليمنى ثم فر الجناة الى سوق منطقة أبطا، ونُقِل المصاب إلى مستشفي زالنجي لتلقي العلاج.

وفي يوم الاربعاء الثلاثين من أكتوبر، وعند حوالى الساعة السابعة والنصف مساءً هاجم مسلحون مجهولين سكان منطقة كمبو بولي شمالي مدينة زالنجي على بُعد 15 كيلومتر تقريباً. حيث قاموا بإطلاق النار على النازح عبدالله اسحق عبدالمجيد (46 عاماً) فأصابوه في فخذه الايمن، وهو من سُكان معسكر الحميدية - مربع1، وقاموا بنهب حماره، ونقل إثر ذلك إلى مستشفى زالنجي، ولاحقاً تم ترحيله إلى نيالا لتلقى العلاج.

وفي يوم الثلاثاء الخامس من نوفمبر، وعند حوالي الساعة الثامنة مساءً، اطلق مسلحون مجهولين يحملون بندقية كلاشنكوف، النار على ثلاثة شباب في الطريق الذي يفصل بين حي الوادي والثورة جنوب بمدينة زالنجي. وعلى إثره إطلاق النار توفى في الحال المواطن محمد ارباب عيسي ابراهيم (25 عاماً) وأصيب محمد ارباب (27 عاماً) مما فارق الحياة متاثراً بإصابته الخطرة لاحقاً، بينما نُقِل ثالثهم إلى مستشفي زالنجي لتلقى العلاج.

وفي العاشر من نوفمبر، وعند حوالي الساعة الخامسة والربع مساءً، اعترض اثنين مسلحين يحملان بندقية كلاشنكوف يركبان دراجة نارية ويرتديان جلاليب يتلثمان بقطعة الكدمول، طريق النازح يوسف عبدالكريم بشير حسين (41 عاماً) عند تجواله في ميدان الاهلي بوسط مدينة زالنجي على بُعد بضعة أمتار من ارتكاز لقوات الدعم السريع الواقع عند بوابة رئاسة الولاية. حيث قاما بضربه بمؤخرة البندقية ونهبا هاتفه بعد سقوطه أرضاً وفقدانه للوعي.

وفي يوم 11 نوفمبر، وعند الساعة التاسعة والربع مساءً، اعترض ثلاثة مسلحون ينتمون لقوات الدعم السريع يركبون دراجة نارية، طريق المواطن بابكر موسي ابكر (42 عاماً) أثناء عودته من مكان عمله إلى منزله في حي الحصاحيصا شمال، حيث أطلقوا النار عليه في فخذيه ولاذوا بالفرار عندما رفض اعطائهم هاتفه الجوال، ونُقِل الى مستشفي زالنجي، حيث توفي في اليوم التالي متأثراً بإصابته. ولاحقاً تم القبض على عدد 11 شخص من مجموعة 17 مشتبهين في ارتكاب الجريمة بقيادة أحمد هرون خميني يسكن في معسكر الحصاحيصا وقد إنضم للدعم السريع مؤخراً.

وفي الثالث من نوفمبر، قُتِل النازح احمد ابراهيم خميس (20 عاماً) يسكن معسكر أرديبا للنازحين في طريق عودته من سوق دليج إلى مدينة قارسيلا من قبل مسلحون مجهولين. حيث أطلقوا عليه النار وبعد سقوطه تم طعنه بالسكين إلى الموت.

وفي يوم الأحد الثالث من نوفمبر، وعند حوالي الساعة الثانية ظهراً، تعرض مجموعة من المزارعين لهجوم من مجموعة مليشيات مسلحة في منطقة كمبو سندو قرود التابعة لمحلية مكجر ونجم عن الهجوم إصابات وجروح خطيرة في صفوف المزارعين وهم؛ عبدالرحمن عثمان نور منصور (27 عاماً) أصيب بطلقتين في أصابع قدميه ونقل

إثر ذلك إلى مستشفى مكجر لتلقي العلاج، عبدالجبار عثمان عبدالمولي دلدوم (29 عاماً) أصيب بثلاث طلقات في الفخذين وأدى إلى كسرهما، ونقل إلى مستشفي مكجر لتلقى العلاح، الطفل محمد عبدالرحمن عثمان (18 شهراً) تعرض لاصابة في الصدر ونقل إلى مستشفى نيالا لتلقي العلاج.

وفي يوم الأربعاء السادس من نوفمبر، وعند الساعة الثامنة مساءً أطلق عدد 2 مسلحين يرتديان الكدمول ويمتطيان جملاً ويحملان أسلحة رشاش النار بثلاث طلقات على المواطن نصرالدين علي آدم عبدالكريم (26 عاماً) عندما رفض التوقف بعد أن أمرانه به في وحدة ام الخير الإدارية التابعة لمحلية قارسيلا من الناحية الغربية. حيث أصابت الطلقة الأولى رجله، والثانية بطنه والثالثة صدره، وعندما سقط على الأرض وبدأ الأهالي بالتوافد إلى موقع الحادث لاذ الجناة بالفرار، ولم يأخذوا أي شيء من الضحية.

وفي يوم الجمعة 15 نوفمبر، عند الساعة الخامسة والنصف مساء ًاعترض5 مسلحون يستقلون دراجات نارية ويرتدون جلاليب تشادية وكدمول ويحملون أسلحة الكلاشنكوف طريق النازح عبدالسلام عبدالله(26عاماً)، يسكن مربع1 كان في طريق عودته من سوق مرين إلى معسكر الحميدية في الخط الذي يفصل بين حي الحميدية والمعسكر. حيث تحت التهديد بالسلاح قاموا بنهب هاتفه ولاذوا بالفرار.

وفي يوم السبت 16 نوفمبر، وعند الساعة الثامنة والنصف صباحًا اعترض 3 مسلحون مجهولين يرتدون زي الدعم السريع ويركبون دراجة نارية طريق مواطنين يستلغون عربة تكتك كانوا في طريقهم إلى سوق جلدو عند منطقة قوز مر غربي منطقة جلدو على بعد 5 كيلومتراً، وقام المسلحين بنهب مبلغ مالي تقدر قيمته ب 3253الف جنيه سوداني ولاذوا بالفرار، واتجهوا إلى منطقة قورني وأصيب في الحادثة كل من المواطن نورالدين لإطلاق نار في بطنه وهو من سكان منطقة جلدو ،حي مويا، المواطن سليمان لاطلاق نار في فخذه الأيمن وهو من سكان منطقة قورني، ونُقِل المصابين إلى مستشفي جلدو لتلقى العلاج.

وفي يوم الاربعاء 20 نوفمبر، وعند تمام الساعة الرابعة عصرًا تعرض كل من النازح علي يعقوب عبدالله يحي (20 عاماً)، والنازح عبدالجبار موسي عبدالصمد اسماعيل (21عاماً) لعملية نهب مسلح وإطلاق نار من قبل مجموعة اشخاص يرتدون زي قوات الدعم السريع. حيث كان الضحايا يركبان عربات الكارو ومحملين محاصيلهم الزراعية وعائدين من منطقة تي كنجا إلى مدينة مكجر حي سقلقلا، وأصيب أحدهم بطلق ناري وضرباً بالعصى في الرأس، بينما أصيب الثاني بطلق ناري في الفخذ الايمن، وتمكن الجناة من نهب جهاز.MP3 ونقل الضحيتين إلى عيادة دكتور شوقي الخاصة بوسط المدينة لتلقى العلاج. وتم فتح بلاغ لدى الشرطة التي تتبع للدعم السريع في المنطقة. وتعد هذه الحادثة الثالثة من نوعها خلال شهر نوفمبر تتعرض لها المنطقة، ويدفع ثمنها المدنيين بمحلية مكجر في ولاية وسط دارفور.

ولاية غرب دارفور

تستمر الأوضاع الأمنية في ولاية غرب دارفور في حالة من عدم الاستقرار، حيث تُسجل حالات مستمرة لانتهاك حقوق الإنسان بمختلف أشكالها. ففي يوم الأربعاء 20 نوفمبر، تم اعتقال المزارع أبوبكر أحمد في الوحدة الإدارية تندلتي بقرية قيلو إثر شجار مع أصحاب ماشية، وتم الإفراج عنه بعد دفع غرامة مالية.

وفي يوم الخميس 21 نوفمبر، تعرض أربعة مواطنين تجار لتهديد مسلح من قبل مجهولين أثناء تنقلهم بسيارة إلى محلية بيضة جنوب الجنينة، حيث تم نهب ممتلكاتهم. كما قامت قوات الدعم السريع باعتقال المواطن إبراهيم آدم حسن في منطقة سرانقي بوحدة قندرني الإدارية بتهمة التخابر لصالح الجيش بعد خروجه من موقع شبكة الواي فاي. وتعرض للتعذيب مما استدعى نقله إلى مستشفى مورني الريفي لتلقي العلاج بعد إطلاق سراحه.

التوصيات:

1- الدعوة لاتفاق وقف إطلاق نار بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وبقية الأطراف المتحالفة أو الموالية لهما.
2- الالتزام بتعهدات السودان القانونية والأخلاقية من قبل أطراف النزاع، خاصة الأحكام المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة.
3- توفير الحماية الخاصة لكل الفئات المحمية وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية.
4- تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في إقليم دارفور، وعدم اعتراض أو نهب القوافل الإنسانية.
5- احترام فرض الأمن والاستقرار للمدنيين في مناطق سيطرة كل طرف، مع ضمان الحماية العامة والخاصة لكل المدنيين.
6- الدعوة لإنشاء مناطق آمنة تحت حماية دولية، مما يتيح وصول المساعدات الإنسانية واستخدامها كنقاط تجمع للمدنيين أثناء الاشتباكات.